رقم 103

زيليك يتوقع أن يتمكن الشرق الأوسط من استعادة ماضيه التجاري العريق
(نص خطابه في جلسة المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، 6/23)

البحر الميت، الأردن، 23 حزيران/يونيو – أكد الممثل التجاري الأميركي روبرت زيليك أنه رغم الأوضاع الاقتصادية والصحية السيئة إجمالا في دول العالم العربي، فإن المنطقة يمكن أن تنهض وتحقق قفزات كبيرة في ميادين التنمية الاقتصادية والتجارة، بحيث تعود كي تتبوأ مكانتها البارزة التي احتلتها في القرون الغابرة كمركز رئيسي للتجارة العالمية. وكان زيليك يتحدث في الجلسة الطارئة للمنتدى الاقتصادي العالمي التي عقدت في الفترة بين 21 إلى 23 في البحر الميت بالأردن وشاركت فيها زهاء 2000 من الشخصيات التجارية والمالية والبحثية العالمية.

وقال زيليك في خطابه: "الشرق الأوسط المعاصر غني بثروة بشرية وسيكون، بعد تحريره من عبء البيروقراطية، سريعا في إنعاش تقاليده الخاصة بالتجارة الحرة المفتوحة." واضاف: "إلا أن النزاعات العسكرية الهدامة، والسياسات الاقتصادية المضلّلة، والقمع الوحشي للحريات، قد عزلت المشرق القديم عن الاقتصاد العالمي الجديد. والتحدي المطروح أمامنا الآن هو أن نقوم، عاملين معاً، باعتماد ما أثبت نجاحه فنبني عليه كي نوسع الفرص ونمنحها لجميع الدول المناضلة في سبيل التقدم والسلام."

وقال الممثل التجاري الأميركي: "أمام تجار الشرق الأوسط الجدد رحلة طويلة يتوجب عليهم قطعها. وحصة الشرق الأوسط من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر من بين أقل الحصص في العالم."

وتحدث زيليك في خطابه عن ميزات مشروع إدارة الرئيس بوش الذي يهدف إلى ربط منطقة الشرق الأوسط بمنطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة خلال السنوات العشر القادمة. وقال إن "الاستراتيجية الأميركية للتجارة الشرق أوسطية تتصور انصهار هذه الاتفاقية شبه الإقليمية في نهاية الأمر في اتفاقية تجارة حرة شرق أوسطية تاريية تشمل جميع المنطقة."

واضاف أن "من شأن التزام متبادل بإلغاء التعرفة وغيرها من الحواجز التجارية بين دول الشرق الأوسط أن يؤمن محركاً ينشط النمو الاقتصادي، ويزيد من الزخم للإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ويؤمن صوتاً أقوى للمنطقة في منظمة التجارة العالمية، ويستفيد من قيمة مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة المستقبلية في مفاوضات مع شركاء تجاريين آخرين في آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية."

وقال زيليك مختتما خطابه، "إنّ شعوب هذه المنطقة التي كُتب حولها الكثير عبر التاريخ تستطيع، بالعمل معا، كتابة تاريخ جديد يشكل جوهره وينفخ فيه الحياة ماض عريق: وإنْ عمل الزعماء والشعوب في سبيل ما يمكن أن يكون، فإنهم يستطيعون هدم أسوار التحيز والتحامل والفقر وحماية الإنتاج الوطني التي عزلت الشرق الأوسط فترة أطول مما ينبغي."

وفيما يلي نص كلمة روبرت ب. زيليك، الممثل التجاري الأميركي التي ألقاها في المنتدى الاقتصادي العالمي، بمنتجع البحر الميت، الأردن، يوم 23 حزيران/يونيو، 2003:

(بداية النص)

يمكن للمرء أن يقف، في مكان لا يبعد كثيراً عن مكان اجتماعنا اليوم، بين آثار متبقية لأبراج مراقبة تعود إلى العصر الحديدي. ويمكن للمرء إن هو نظر من التلال التي يقوم عليها هذا الحرس الصامت كرقيب يسهر على ماضي الأردن، أن يتبين وصول مستقبل دولة جديدة: ففي واد قريب، متاخم لحرم الجامعة الأردنية، يمكنه أن يشاهد مكاتب شركة إستارتا سوليوشنز، حيث ينهمك مئة وسبعون أردنياً في وضع برامج كمبيوتر متقدمة لمؤسسات الأعمال. وتصنع هذه الشركة الديناميكية منتجات مختلفة، من أجهزة معالِجات الكلمات العربية (وورد بروسسرز) لأجهزة حاسب ماكنتوش إلى برامج الكمبيوتر المصرفية. وقد جنت شركة إستراتا في العام

الاضي، بموجب اتفاقية التجارة الأميركية-الأردنية الحرة، مليون دولار من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وأعلنت شركة مايكروسوفت أنها ستقوم باستثمار ضخم مهم في الشركة.

ويعتبر أنيس الريماوي، رئيس هذه الشركة الحديثة وأحد مؤسسيها، واحداً من أبناء جيل جديد ممن يخلفون بصمات واضحة كمخترعين ورجال أعمال في الاقتصاد العالمي. وما يقوم به الريماوي وزملاؤه هو إعادة بعث لماض عريق، حين كان الشرق الأوسط قلب التجارة العالمية النابض، ورسم خريطة طريق لمستقبل أكثر إشراقاً: للأردن، وللشرق الأوسط، وللعالم.

لنلقِ نظرة عامة على بلاد الشرق الأوسط والمغرب (العربي) اليوم: يبرز بينها الأردن، مضيفنا، والمملكة المغربية إلى الغرب، والبحرين إلى الشرق كنماذج لما يمكن إنجازه حين يتقبل الزعماء بأذرع مفتوحة التنمية التي تشعل شرارتها وتنشطها التجارة والانفتاح والإصلاح. لقد وسعت هذه الدول الثلاث فرص التعليم ودفعت عجلة إسهامات المرأة وخفضت التعرفات والحصص المكلفة وعززت شفافية القوانين المنظمة وشجعت الخصخصة ورحبت بالمستثمرين الأجانب.

وقد تحدث الرئيس بوش في شهر شباط/فبراير الماضي، في الفترة السابقة مباشرة للحرب، عن رؤيا جديدة للسلام والازدهار في الشرق الأوسط. ولحظ أنه "يمكن تحطيم أنماط النزاع القديمة في الشرق الأوسط، إذا ما صرف جميع المعنيين بالأمر أذهانهم عن المرارة والضغينة والعنف وانصبوا على القيام بمهمة التنمية الاقتصادية الجدية."

وقد أسبغ الرئيس، في التاسع من أيار/مايو، عقب هزيمة صدام حسين، عمقاً على تلك الرؤيا بإعلانه مبادرة شرق أوسطية تجمع ما بين التجارة والمساعدة والالتزام بالأمن والسلام في المنطقة. وتعهد بتقديم مساعدة أميريكة.

وقال الرئيس إن مطمحنا هو "اجتذاب الشرق الأوسط إلى دائرة الفرص المتسعة، ومنح الأمل للشعوب التي تقطن تلك المنطقة."

وتشكل إعادة إعمار وإعادة فتح العراق فرصة للتغير، فرصة ملائمة لأن يتساءل الشعب العربي عن سبب استثناء منطقتهم، التي كانت في يوم من الأيام مركزاً تجاريا، إلى حد كبير من مكاسب عصر العولمة الحديث هذا. لقد بدأت الشعوب في جميع أنحاء العالم تدرك أن عقود الحدود القومية المغلقة والضوابط الاقتصادية المركزية والتدخل الحكومي الثقيل الوطأة والصناعات المؤممة رسّخت الفقر ولم تخفف منه.

إن في الشرق الأوسط ثروة هائلة من رأس المال البشري الذي ينتظر تمكينه (بمنحه فرص الانطلاق).

وها هي الولايات المتحدة تأخذ على نفسها اليوم التزاماً على المدى الطويل بمساعدة أولئك الذين سيجاهدون في سبيل استرداد ماض مشرق باهر وخلق مستقبل جديد: مستقبل من السلام والأمل والفرص.

وتهدف الولايات المتحدة إلى جعل الشرق الأوسط مشرقاً ساطعاً بقصص نجاحات بعدد النجوم الساطعة في سماء الصحراء. ونحن نعكف، لتحقيق ذلك، على رسم خريطة كوكبة جديدة: أنوار متألقة من التجارة والاستثمار تنير السبيل وتوضحه لدول المنطقة الراغبة في الانطلاق في رحلة من الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

ويشكل برنامجنا التجاري جزءاً أساسياً من مبادرة الرئيس الشرق أوسطية الأكثر شمولا. وسنجمع ما بين الجهود النشطة لصياغة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمساعدة الستهدِفة، والتبادل التجاري والصناعي والتعليمي، والتعاون الأمني، والمساعدة الإنسانية والصحة، وبرامج أخرى، إلى جانب التجارة والاستثمار الخاصين، لمساعدة الدول على خلق مجتمعات مستقرة مزدهرة.

وتأخذ هذه الاستراتيجية بعين الاعتبار مستويات التنمية المختلفة عبر المنطقة، والحساسيات التاريخية والسياسية التي تواجهها الحكومات، وحقيقة وجوب كون العملية الإصلاحية مدفوعة من الداخل. إن هدفنا هو مساعدة الدول الجاهزة على اعتناق مبدأ الحرية

الاقتصادية وحكم القانون، وعلى الاندماج في نظام التجارة العالمي، وعلى إدخال اقتصاداتها إلى العصر الحديث.

أما أملنا فهو، كما قال الرئيس بوش في ولاية ساوث كارولاينا، أن تساعد الأسواق الحرة والتجارة في دحر الفقر، وتعزز تقاليد الحرية لدى جميع الشعوب.

ولن تتم إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية خلال شهر أو سنة أو حتى خمس سنوات. إلا أن الولايات المتحدة ملتزمة على المدى الطويل، من خلال استراتيجية التقدم خطوة فخطوة التي ستساعدة الدول على إنشاء اقتصادات مفعمة بالقوة والنشاط ومستويات معيشة تشهد ارتفاعا مطردا.

روح المشرق: التجارة في الشرق الأوسط

إن التجارة والأسواق الحرة يتحدران من سلالة قديمة العهد في هذا الجزء من العالم. وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم الذي حث على: "إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم". كما ظل الشرق الأوسط طوال قرون أكثر أسواق العالم تفوقا، ومنطقة اشتهرت ببراعتها التجارية الفائقة.

وقد ظلت شبكة تجارية تربط بين شرق وغرب منطقة البحر الأبيض المتوسط طوال القرون الوسطى. وقد جاء في تقرير وضعه تاجر من كاتالونيا في شرق إسبانيا في عام 1453 أن هذه المنطقة كانت "رأس ورئيس كل التجارة"، كانت لُباب وروح الاقتصاد العالمي المنشطة له.

وكان الأوروبيون يطلقون اسم المشرق على المنطقة التي شكلت مركز هذه التجارة، وقد اشتقوا ذلك الاسم (ليفانت: المشرق) من فعل لاتيني يعني "يُشرق" إشارة إلى الجهة التي تشرق منها الشمس في الشرق. وكان تعبير "تجارة المشرق" وصفاً لدفق السلع والأفكار المتزايد بين أوروبا ولبنان ومصر وسورية وتركيا والأردن وبلاد فارس.

وقبل أن يصبح البترول سلعة قيمة بوقت طويل، كانت تجارة المشرق مصدر الكثير من ثروة الشرق الأوسط. وقد أشار العالم البريطاني، إدوارد بوكوك، الذي كان يعيش في سورية، في أواسط القرن الثامن عشر، أي قبل مولد بلدي وظهوره إلى حيز الوجود، إلى أن مراكز المنطقة التجارية قد نمت وأصبحت "عظيمة، مزدحمة بالسكان، من التجارة التي تنشط فيها.."

وكان التجار الأوروبيون يستوردون التوابل والأصباغ والسكر واللؤلؤ والحجارة الكريمة من الشرق الأوسط. وكان الحرير ينقل من بلاد فارس وشواطئ بحر قزوين إلى الممالك والإمارات الأوروبية عبر "طريق الحرير الممتد غرباً حتى المحيط الأطلسي وشرقاً حتى الصين. وتقف الخانات التي انتشرت عبر الصحارى غير البعيدة من هنا كاستراحات للقوافل التجارية، وآثار مدينة البتراء الشامخة، شاهداً على حيوية وعمليّة هذه التجارة.

وقد كانت أوروبا العصور الوسطى تعتمد على هذه المنطقة في الحصول على الكثير من المواد. فكان حجر الشب، المستعمل في صباغ الأقمشة، يأتيها من تركيا وسورية ومصر. وكان البوتاس، المستخدم في صناعة الصابون والزجاج، يستخرج من سورية. وكانت التجارة المشرقية قيّمة متنوعة: القمح؛ والفراء؛ والقار (الزفت)؛ والسجاجيد؛ والشمع؛ والكافيار؛ والكثير من السلع الأخرى التي تدفقت شرقاً وغرباً في سيل متواصل من التجارة.

وقد شكل نظام مصرفي ومالي متقدم ومعقد الأساسَ الذي كان دعامة هذه التجارة. فكان يتم احترام شروط كتاب اعتماد مصرفي صدر في بغداد في منطقة تمتد من مدينة سمرقند حتى جزيرة صقلية.

والشرق الأوسط المعاصر غني بثروة بشرية وسيكون، بعد تحريره من عبء البيروقراطية، سريعا في إنعاش تقاليده الخاصة بالتجارة الحرة المفتوحة. إلا أن النزاعات العسكرية الهدامة، والسياسات الاقتصادية المضلّلة، والقمع الوحشي للحريات، قد عزلت المشرق القديم عن الاقتصاد العالمي الجديد. والتحدي المطروح أمامنا الآن هو أن نقوم، عاملين معاً، باعتماد ما أثبت نجاحه فنبني عليه كي نوسع الفرص ونمنحها لجميع الدول المناضلة في سبيل التقدم والسلام.

وأمام تجار الشرق الأوسط الجدد رحلة طويلة يتوجب عليهم قطعها. وحصة الشرق الأوسط من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر من بين أقل الحصص في العالم.

فإحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن الشرق الأوسط لم يجتذب في التسعينات من القرن الماضي سوى 7,. بالمئة فقط من الاستثمار العالمي المباشر. وقد نمت صادرات المنطقة، التي يشكل البترول والمنتجات المرتبطة بالبترول نسبة أكثر من سبعين بالمئة منها، بمعدل 1,5 بالمئة سنوياً خلال نفس الفترة، وهو معدل أقل بكثير من معدل النمو العالمي الذي بلغ ستة بالمئة. وإذا ما قيس الوضع على أساس الفرد الواحد، جاءت نسبة الصادرات اليوم أقل مما كانت عليه قبل عشرين سنة.

وتعكس أنماط التجارة الأميركية انعزال الشرق الأوسط عن المشاركة التامة في الاقتصاد العالمي. فالولايات المتحدة تستورد من هونغ كونغ حوالى ضعفي ما تستورده من منتجات زراعية وسلع وبضائع غير بترولية من الدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية وأفغانستان مجتمعة.

لقد سلمت سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادية عشرات الملايين إلى البطالة والفقر. ويقول البنك الدولي إن حوالى عشرين بالمئة من شعوب المنطقة يعيش على أقل من دولارين في اليوم. في حين تقول الأمم المتحدة إن في الدول العربية أقل نسبة من مستعملي الإنترنت أو من أولئك الذين يستطيعون الوصول إلى آلات الكمبيوتر في العالم.

ومع هذا، فإن "روح المشرق" في التجارة الحرة ما زالت حية في المهاجرين العرب في المدن حول العالم. وقد أثبت ثلاثة ملايين مهاجر عربي في الولايات المتحدة موهبة مثيرة للإعجاب في مجالي التجارة والتعليم. فقد حقق الأميركيون-العرب مستويات دخل تزيد اثنين وعشرين بالمئة عن المعدل الأميركي العام؛ بينما أنهى ثلاثة وستون بالمئة منهم دراسته الجامعية مقارنة بنسبة ثلاثة وعشرين بالمئة لمجمل الشعب الأميركي. إن انبعاث التجارة والاكتشاف العلمي لا ينتظر سوى نهضة الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد العربية.

وتشير الاتجاهات الديمغرافية التي لم يُلتفت إليها كثيراً إلى إمكانية التقدم في البلاد العربية حين تزول الحواجز التجارية ويمد الإصلاح، من حقوق الملكية حتى الأنظمة القضائية، جذوره فيها. وقد زودني نيكولاس إيبيرستات ولايزا هاوي، من معهد أميركان إنتربرايز، ببيانات تظهر أن مؤشرات النمو، كمتوسط العمر المتوقع ومعدلات الولادة ومعرفة القراءة والكتابة والتحصيل العلمي، قد تحسنت جميعها بشكل دراماتيكي خلال الجيل الماضي. ورغم أن التقدم كان متفاوتاً بين الدول، إلا أن المعدلات الإجمالية للأمية بين العرب البالغين انخفضت، في الفترة الممتدة بين عام 1970 وعام 2000 بنسبة تفوق الثلاثين بالمئة، إذ أنها انخفضت من واحد وسبعين بالمئة إلى تسعة وثلاثين بالمئة. وشهد معدل سنوات الدراسة للذين بلغوا الخامسة عشرة من أعمارهم أو تجاوزوها زيادة فاقت الثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة. كما أن معدل الوفيات منخفض في دول كثيرة، ويزيد متوسط العمر المتوقع في الجزائر والأردن وإيران والكويت ولبنان وليبيا وعُمان والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والمناطق الفلسطينية على سبعين عاما.

ويواجه الشرق الأوسط أيضاً تحديات خطيرة. ففي غياب التحرر الاقتصادي، يهدد النمو السكاني بتحويل أزمة البطالة المزمنة الاجتماعية إلى فوضى ويأس. إن الحاجة إلى الإصلاح ملحة؛ ولا يمكن تحمل الثمن الذي يفرضه التمسك بنماذج اشتراكية وبيروقراطية فاشلة تعود إلى أواسط القرن العشرين أو حتى إلى العهد العثماني.

وقد وضع علماء وبحاثة من الدول العربية الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية تقريراً في العام الماضي، برعاية الأمم المتحدة، دعا إلى تفكير جديد، ولكنه دعا أيضاً إلى إدراك الصفات التي أسبغت على هذه المنطقة في يوم من الأيام الحيوية والنشاط والطاقة والأمل. وذكر التقرير أن دول الشرق الأوسط لا تستطيع مواصلة الاعتماد على الثروة البترولية. وأوضح بصدق وأمانه أن القلة حرموا الكثرة من الحريات السياسية الأساسية.

ومما يبعث على التشجع كون زعماء جدد ورجال أعمال يقومون بالتصرف وفق هذه الحقائق. ويشكل هذا الاجتماع الخاص لمنتدى الاقتصاد العالمي في الأردن نفسه مؤشراً على التغير. فكما قال الملك عبد الله، يمكن لهذا اللقاء أن يساعد في "الإثبات للعالم أن الشرق الأوسط جاهز للإصلاح والتنمية والنمو."

نماذج على الإصلاح: الأردن والمغرب والبحرين

الأردن: يلعب الأردن دوراً قيادياً من خلال كونه نموذجاً يُحتذى: فقد أنفق الأموال على مجالي الصحة والتعليم، وعزز حقوق الملكية، وحرر القطاع الخاص من القيود الحكومية، وشذّب القوانين، وانتهج سياسات مالية سليمة. كما وضع الأردن يده في يد الولايات المتحدة من خلال اتفاقية تجارة حرة شاملة ساعدت في تعجيل وتيرة التقدم الاقتصادي.

وقد أصبح الأردن يتقدم بسرعة تفوق سرعة جيرانه والكثير من دول العالم القديم، من خلال اعتماد التجارة لخلق النمو والفرص. وقد نما الاقتصاد بنسبة فاقت الأربعة بالمئة سنوياً خلال الأعوام القليلة الماضية بفعل الإصلاحات الداخلية وازدياد كمية الصادرات إلى الولايات المتحدة أيضا. فقد شهدت مبيعات الأردن إلى زبائن أميركيين، منذ توقيعه على اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الأردنية في عام 2000، زيادة بلغت حوالى ثلاثة عشر ضعفاً إذ ارتفعت قيمة مبيعاته من 31 مليوناً إلى 389 مليون دولار. وقد ازدادت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة في العام الماضي وحده بنسبة اثنين وسبعين بالمئة. وتعتبر هذه الزيادة مثيرة بشكل خاص نظراً لكون صادرات الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة انخفضت في نفس ذلك العام بنسبة تسعة بالمئة.

وساعدت اتفاقية التجارة الحرة الاردن على تنويع صناعته وخلقت عشرات الآلاف من الوظائف والأعمال الجديدة. وقد عثر مصدّروا الحجارة والرخام والمجوهرات والحلي والماكينات والمنتجات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات ومستحضرات التجميل الأردنيون جميعهم على زبائن أميركيين جدد لشراء بضائعهم.

وتوضح تجربة شركة البتراء للصناعات الهندسية، ومقرها هنا في عمان، كيف تمكن التجارة الحرة الشركات من اغتنام الفرص الجديدة. فقد استخدمت شركة البتراء، التي تصمم وتصنع مكيفات الهواء وأجهزة التبريد والتهوية، اتفاقية التجارة الحرة لدخول السوق الأميركية والتنافس فيها.

وقامت شركة البتراء للصناعات الهندسية هذا العام بإرسال فريق برئاسة مدير مبيعاتها في الولايات المتحدة، رامي سليمان، إلى معرض تجاري في شيكاغو. وقد دعمت اشتراك شركة البتراء في المعرض الشراكة التجارية الصناعية الأردنية-الأميركية، وهي نشاط مشترك بين الحكومتين ومؤسسات أعمال خاصة تموله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وتعاونت شركة البتراء للصناعات الهندسية بشكل وثيق أيضاً مع موزعين أميركيين. ونتيجة لذلك، تتوقع الشركة مضاعفة مبيعاتها في الولايات المتحدة هذا العام. وقد تبدو مبيعات بثلاثة ملايين دولار شيئا بسيطاً متواضعاً، ولكنّ مثل هذه القصص، بمضاعفتها من خلال مئات الشركات وآلاف الصفقات، هي ما دعم نمو الأردن المثير للإعجاب.

المغـرب: كان المبتدعون المجددون في المغرب متيقظين للنشاط الجديد في الأردن. وتجري الولايات المتحدة حالياً مفاوضات مع المغرب بشأن اتفاقية تجارة حرة، تنطلق من، وتبني على اتفاقية إطار تجارة واستثمار كانت قد عقدت في عام 1995.

وقد اكتسبت المملكة المغربية شهرة كمحرك مؤيد للسوق وقاطرة للإصلاح السياسي في المغرب العربي. فقد حررت قطاع الاتصالات عن بعد من القيود وعززت قوانين حماية الملكية الفكرية. وهي تتجه الآن نحو السماح بملكية أجنبية مئة بالمئة في بعض قطاعات الخدمات الأساسية كالتأمين. كما أنها أطلقت مبادرة لتبسيط إجراءات الاستثمار وجعلها أكثر فعالية ولإلغاء الحواجز المفروضة على الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء.

وقد بدأت التجارة والاستثمار الأميركيان بالفعل في خلق الفرص في المملكة المغربية. وستساعد اتفاقية تجارة حرة مغربية-أميركية المغاربة على تغيير اقتصادهم عن طريق الربط بين فوائد التجارة والاستثمار العملية وبرنامج الإصلاح الداخلي.

ولنأخذ مثالاً على ذلك شركة سي إم إس للطاقة في مشيغان. فقد ساعدت سي إم إس، قبل سنوات قليلة، في بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على أحدث ما يكون بكلفة ألف وثلاثمئة مليون دولار، وهي تدير الآن هذه المحطة، في جُرف لصْفر، وهي مدينة تقع على بعد حوالى ثمانين ميلاً (حوالى 130 كيلومترا) إلى الجنوب الغربي من الدار البيضاء. وتؤمن هذه المحطة المُربحة حوالى خمسة وستين بالمئة من معدل استهلاك المغرب من الطاقة الكهربائية. وتوظف المحطة أيضاً أكثر من ثلاثمئة مغربي يستفيدون من التدريب ومن مزيد من التعليم. وقد أدخلت سي إم إس جيلاً جديداً من التكنولوجيا النظيفة أدى إلى تحسين بيئة المغرب كثيراً من خلال الحلول محل منشآت أقدم غير فعالة.

وقد تبنت سي إم إس سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن أي تلويث للمياه السطحية أو الجوفية. وأنشأت برنامج إعادة دورة للرماد، وأصبحت شركات الإسمنت المغربية تستعمل الكثير من المياه القذرة الناجمة عنها. وقد أقامت شركة سي إم إس حاجزاً في مكان تزودها بمياه البحر كي تحمي الأسماك المهاجرة.

وتعكف سي إم إس حالياً على بناء حديقة صناعية يتوقع أن تولّد نشاطاً اقتصادياً بأكثر من واحد وعشرين ألف مليون دولار في المغرب وأن تخلق أكثر من مئتين وثلاثين ألف فرصة عمل خلال عقد. وسترسي اتفاقية التجارة الحرة الأميركية المغربية أساساً لمزيد من مثل هذا المشروع في المستقبل، معززة النمو ومساعدة في ترسيخ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المغرب.

البحـرين: قمتُ بزيارة البحرين قبل بضعة أيام لإجراء محادثات حول الإصلاحات الجارية هناك. وكما أعلنا مع سمو ولي العهد الأمير (سلمان بن حمد) آل خليفة في واشنطن في الشهر الماضي، ستسعى الولايات المتحدة والبحرين إلى إقامة شراكة أطلسية لاقتصاد البحرين الحديث من خلال فتح الموانئ والمطارات الأميركية في وجه تجارتها الحرة. وستكون خطوتنا التالية إجراء مشاورات أساسية مع الكونغرس الأميركي.

إن البحرين هي أول اقتصاد خليجي لفترة ما بعد البترول. فمع انخفاض إنتاجها البترولي، حافظ النمو في الصناعة والخدمات على نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ما بين أربعة وخمسة بالمئة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقد خفضت البحرين التعرفة الجمركية وحسنت حقوق الملكية وشددت قوانين (صيانة) حقوق النشر وبراءات الاختراع وأوجدت جواً منفتحاً للتجارة عبر الإنترنت. إن البحرين مركز مالي حديث الانبثاق في الخليج وهي في طريقها لأن تصبح محوراً إقليمياً للخدمات والصناعات المرتكزة إلى المعرفة، وتساعدها في ذلك روابط تربطها بجامعات أميركية ومقدمي خدمات أميركيين.

وقد أمنت التجارة مع الولايات المتحدة مالاً ومعرفة لمساعدة البحرين على النمو. وقد فازت شركة بكتل في العام الماضي بعقد من شركة البحرين للألومنيوم (ألبا)، لوضع تصميم هندسي وإدارة عملية بناء مرفق إنتاج الشركة الخامس للألومنيوم، وهو مشروع تبلغ قيمته ألفاً وسبعمئة مليون دولار. وتجري شركة آلكُوا حالياً المرحلة النهائية من مفاوضات للحصول على حصة من الأسهم العادية في مرفق إنتاج ألبا السادس المخطط له للألومنيوم، موفرة بذلك أموالاً استثمارية لمشروع تبلغ قيمته ألفاً وخمسمئة مليون دولار.

وليست هذه إلا مجرد البداية.

خريطة طريق إلى منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية

يتصور الرئيس بوش إنشاء منطقة تجارة حرة أميركية-شرق أوسطية، أي التزاماً يشمل جميع أنحاء المنطقة بفتح التجارة مع الولايات المتحدة، وعلى نفس القدر من الأهمية، بتحرير التجارة بين دول الشرق الأوسط.

وتكمل مبادرة التجارة الأميركية الشرق أوسطية وتوسّع المشاركة الأميركية الاقتصادية المهمة القائمة حالياً مع هذه المنطقة. إلا أن جهودنا ظلت محدودة بفعل الضغائن القديمة، وعدم الاستقرار السياسي، والفساد، والبيروقراطيات والقلة المتمتعة بالميزات التي تقاوم منافسة الإصلاحات الاقتصادية، والبحث عن أعداء لإلقاء اللوم عليهم بدل البحث عن شركاء لتحسين الأوضاع معهم، وتقلب الأسعار بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على البترول. ونحن بحاجة، كي نتحرك قدماً، إلى استراتيجية إقليمية موحدة والتزام بالعمل معا.

وهناك بالطبع مستويات مختلفة من التطور والإعداد والرغبة والقدرة بين دول الشرق الأوسط والمغرب (العربي) في ما يتعلق بوضع وتطبيق إصلاحات اقتصادية جدية.إلا أنه يمكن لنماذج النجاح أن تحفز إمكانيات التغيير لدى الجميع. وسنعمل باتجاه تحقيق شراكة اقتصادية تامة، بالعمل مع كل دولة بمفردها، ثم مع مجموعات، متعاونين مع الشركاء الراغبين في بناء ائتلافات للفرص، وسائرين في طريق التقدم والإصلاح.

لقد ظلت دول هذه المنطقة مستعمرات ومحميّات تابعة لآخرين فترة أطول من اللازم. وينبغي أن يكون مستقبلها مفتوحاً أمام النشاط التجاري التنافسي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآسيا وإفريقيا والعالم أجمع. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك، كما ناقشت مع زميلي وصديقي مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة، باسكال لامي، توسعة نطاق الفرص المتوفرة لدولكم لا تضييقه.

أولاً، ستدعم الولايات المتحدة بنشاط مسعى تلك الدول المسالمة في المنطقة التي تتشد الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وقد عرضنا العمل مع المملكة العربية السعودية ولبنان والجزائر واليمن في جنيف وفي عواصم الدول الأعضاء الرئيسية في منظمة التجارة العالمية. كما أننا سنساعد الدول الأعضاء في المنظمة على جني فائدة كاملة من الأسواق العالمية المفتوحة ونساعدها على تنفيذ التزاماتها. إننا نريد أن نساعد في تحقيق اندماج دول الشرق الأوسط الكامل في نظام التجارة العالمي.

ثانياً، ستستخدم الولايات المتحدة برنامج نظام الأفضلية المعمم الذي جدده الكونغرس في قانون التجارة لعام 2002 لزيادة الروابط التجارية مع الشرق الأوسط. ويؤمن النظام دخول حوالى 3500 سلعة منتجة في 140 دولة نامية، بينها ست دول شرق أوسطية علاوة على الضفة الغربية، إلى أسواق الولايات المتحدة دون فرض أي تعرفة جمركية عليها. وقد اشترى الأميركيون في العام الماضي ما فاقت قيمته 278 مليون دولار من السلع والبضائع على أساس هذا البرنامج، بما في ذلك قطع الأثاث المصرية والحلي العُمانية وزيت الزيتون اللبناني. وسنؤمن موارد مالية جديدة للعمل مع شركات شرق أوسطية على توفير الفرص وفقاً لبرنامج نظام الأفضلية المعمم، وعلى استخدامات جديدة لمزيد من السلع، وتسويقها لمستثمرين أميركيين كسلع دول يشملها نظام الأفضلية.

ثالثاً، ستعرض الولايات المتحدة التفاوض لعقد اتفاقيات إطار تجارة واستثمار (تعرف باسم تيفا)، وهي الاتفاقيات التي تضع برنامج عمل لتوسعة التجارة وحل الخلافات المعلقة، وسنعرض توسعة نطاق تلك الاتفاقيات الموجودة حاليا مع البحرين والمغرب ومصر وتونس والجزائر. وتشكل اتفاقيات تيفا درجة مهمة في سلم الترقّي إلى اتفاقية تجارة حرة. ويمكنها أن تساعد في تطوير الخبرة والمؤسسات والأنظمة التي تدفع عجلة الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أن اتفاقيات تيفا تشجع مشاركة القطاع الخاص من خلال مجالس مؤسسات الأعمال التي تدفع وتسيّر الخطط التجارية وتساعدنا في معالجة هموم وبواعث قلق تجارية وصناعية محددة.

ويشكل الأردن مثالاً جيداً على الكيفية التي يمكن فيها لاتفاقية إطار تجارة واستثمار أن تُنتج فوائد مباشرة وتخلق في نفس الوقت زخماً لتحرير التجارة من القيود يمكن أن يؤدي إلى اتفاقية تجارة حرة. فقد حفزت التحسينات التي أدخلها الأردن، وفقاً لاتفاقية تيفا، على قوانين حماية الملكية الفكرية قطاعات الصيدلة والمنتجات الكيميائية ومنتجات التكنولوجيا العالية فجذبت بذلك استثمارات أجنبية من الخارج وخلقت فرص عمل جديدة. كما عززت شفافيةُ القوانين

المنظمة المحسنة مناخ التجارة والصناعة والاستثمار. وزادت هذه المكاسب، بدورها، دعم الشعب وقطاع الأعمال في البلدين لاتفاقية تجارة أميركية-أردنية حرة.

وفي مصر، دعمت عملية اتفاقية إطار التجارة والاستثمار إصدار وتطبيق قانون ملكية فكرية جديد وساعدت مصر في الانضمام إلى اتفاقيات الاتصالات عن بعد في منظمة التجارة العالمية. ونأمل أن تشجع الاتفاقية الحكومة على جعل مصر مكاناً أكثر ملاءمة للمستثمرين، وعلى فتح أسواقها وإصلاح نظام جمارك مكلف يأتي بعكس النتائج المبتغاة، وعلى ترسيخ حكم قانون اقتصادي يمكن الاعتماد عليه، وعلى الوفاء بالتزاماتها.

رابعا، ستعرض الولايات المتحدة التفاوض حول معاهدات استثمار ثنائية، تعرف باسم بت، تضع قوانين مشتركة للاستثمار في كل دولة. ويمكن لمعاهدة استثمار ثنائية مع الولايات المتحدة أن تساعد في اجتذاب رؤوس الأموال والأعمال الجديدة. ذلك أن الدولة التي توافق على معاملة المستثمرين الأجانب بإنصاف وتقديم حماية قانونية لهم تماثل الحماية المتوفرة للمستثمرين المحليين تبعث بذلك بمؤشر على أنها تقدم مكاناً مأموناً لشركات الأعمال. كما أن هذه الاتفاقيات تمهد الطريق أمام اتفاقيات تجارة حرة شاملة من خلال دمجها أنظمة وقواعد التجارة الدولية في القانون المحلي.

خامساً، ستتفاوض الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات تجارة حرة شاملة، وهي الاتفاقيات التي تزيل جميع الحواجز أمام المتاجرة في كل القطاعات، بهدف توسعة نطاق اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لتصبح اتفاقيات تجارة حرة "شبه إقليمية" من خلال إرساء دول مؤهلة أخرى راغبة في الأمر في موانئ اتفاقيات التجارة الحرة الموجودة فعلا. وقد تشكل الاتفاقيات الأولى منارات لدول أخرى في المنطقة، تشع في الطريق لإلقاء الضوء على اتفاقيات تجارة حرة ممتازة النوعية تربط بين أطراف المنطقة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

وسيحتل اختتام المفاوضات الخاصة بالاتفاقية مع المغرب المرتبة الأولى في برنامج الولايات المتحدة الخاص باتفاقيات التجارة الحرة. أما الخطوة التالية فستكون بدء مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة مع البحرين. ونأمل في العمل مع آخرين في العالم العربي. وقد شجعنا الكثيرون في الكونغرس وسنجري مشاورات وثيقة مع الأعضاء الرئيسيين واللجان الرئيسية للفوز بمشورتهم أثناء تقدمنا.

وقد يتم ربط دول شمال إفريقيا خلال العقد باتفاقية التجارة الحرة مع المغرب لدى تحقيق تلك الدول مجموعة إصلاحات كبيرة حاسمة الأهمية. أما الدول الخليجية فيمكنها الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة مع البحرين عندما تصبح جاهزة لذلك راغبة فيه.

ويمكننا أن نساعد، من خلال العمل مع الكونغرس على ضم مزيد من الأعضاء إلى

سادساً، تتصور الاستراتيجية الأميركية للتجارة الشرق أوسطية انصهار هذه الاتفاقية شبه الإقليمية في نهاية الأمر في اتفاقية تجارة حرة شرق أوسطية تاريخية تشمل جميع المنطقة. ومن شأن التزام متبادل بإلغاء التعرفة وغيرها من الحواجز التجارية بين دول الشرق الأوسط أن يؤمن محركاً ينشط النمو الاقتصادي، ويزيد من الزخم للإصلاحات الاقتصادية الداخلية، ويؤمن صوتاً أقوى للمنطقة في منظمة التجارة العالمية، ويستفيد من قيمة مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة المستقبلية في مفاوضات مع شركاء تجاريين آخرين في آسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية.

أما العنصر الأخير في استراتيجيتنا التجارية فهو تقديم العون المالي والفني لمساعدة الدول على تنمية قدرتها على المشاركة في المفاوضات وتطبيق الاتفاقيات التجارية وإنشاء البنى

التحتية القانونية والتجارية والصناعية الخاصة للمشاركة في الاستفادة من الأسواق المفتوحة. وستساعد مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في تحديد أهداف (في الشرق الأوسط) لأكثر من ألف مليون دولار من التمويل السنوي من الوكالات الحكومية الأميركية المختلفة وفي التشجيع على عقد شراكات مع المنظات ومؤسسات الأعمال الخاصة التي تدعم التنمية. كما تهدف تلك المبادرة إلى زيادة فرص التعليم وتعزيز المجتمع المدني وحكم القانون ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة.

وقد قمتُ في العام الماضي بزيارة أحد هذه المشاريع التي تؤمن قروضاً صغيرة في المغرب. إن مشروع الأمانة مشروع يؤمن قروضاً صغيرة تموله الولايات المتحدة جزئيا. وقد التقيت هناك بمقترضين مثل فاطمة البرج دي رَباط (الرباطية)، وهي أم مغربية لسبعة أولاد تبلغ التاسعة والأربعين من العمر، تدير مؤسسة تجارية صغيرة تبيع الغاز الطبيعي المستخدم للطهو والتدفئة من منزلها. وقد مكّن قرض من الأمانة بمئتي دولار السيدة البرج دي رَباط من خدمة مزيد من الزبائن عن طريق مضاعفة ما لديها من غاز وتوسعة نشاطها ليشمل سلعاً وبضائع أخرى. وقالت إن مشروعها الصغير كان سيفلس على الأرجح لولا القرض.

وقد قدم مشروع الأمانة منذ بدئه في عام 1997 حوالى 250 ألف قرض صغير، لا يزيد معدل قيمة القرض منها على 240 دولارا فقط وبنسبة تخلف عن الإيفاء بالدين تبلغ ربع الواحد بالمئة فقط. وهذه القروض مهمة نظراً للأعمال التي تخلقها، والحصة التي تؤمنها للناس في اقتصاد يشهد نمواً مطردا، وتمكين النساء اللاتي يتلقين حوالى أربعة وخمسين بالمئة من قروض مشروع الأمانة.

خـاتمـة

قال الرئيس بوش إن "التّوق إلى الحرية ليس خاصية تتصف بها ثقافة واحدة دون غيرها، بل هو أمل شمولي للمخلوقات البشرية."

وإن رؤيانا هي تعزيز إنعاش منطقة مزدهرة توحد بينها مجدداً الثقافة والتجارة والشعور الودي بين الدول.

ونحن نعرف أنه لا توجد حلول سهلة سريعة لمشاكل الفقر والبطالة. وستتطلب إقامة مجتمعات واقتصادات مزدهرة في الشرق الأوسط وقتاً وعملاً شاقاً وروح مغامرة تجارية واستعداداً لتقبل الشراكات مع الناس عبر المنطقة وفي جميع أنحاء الكرة الأرضية بسرور.

وينبغي، لتحقيق نجاح هذه الرؤيا، تشكيل صورتها وتلوينها بألوان محلية. فالنجاح يتطلب قادة محليين ذوي رؤية عالمية.

وقد يكون مصدر المغامرة المثل العربي القائل: "على قدر أهل العزم تأتي العزائم."

إن التوق إلى السلام والحرية والأمل والحياة الأفضل قوي في الشرق الأوسط بقوته في أي مكان آخر في العالم.

وسيستخف الكثير من أهل النظام الراسخ، بالطبع، بالالتفات إلى تاريخ نابض وبالترحيب بأساليب جديدة وإمكانيات جديدة.

ولكن الحظ أسعدني وشاهدتُ، خلال حياتي المهنية، انهيار الامبراطورية السوفياتية، والعمل للتفاوض في سبيل توحيد ألمانيا التي اعتقد الخبراء أنها ستبقى مقسّمة إلى الأبد، وتشجيع ديمقراطيات جدديدة وأسواق حرة في مناطق أوروبا الشرقية والوسطى التي طال فقدانها كي تنضم إلى أوروبا حرة كاملة متكاملة.

لقد شاهدت ما يمكن أن يكون.

وإنّ شعوب هذه المنطقة التي كُتب حولها الكثير عبر التاريخ تستطيع، بالعمل معا، كتابة تاريخ جديد يشكل جوهره وينفخ فيه الحياة ماض عريق: وإنْ عمل الزعماء والشعوب في سبيل ما يمكن أن يكون، فإنهم يستطيعون هدم أسوار التحيز والتحامل والفقر وحماية الإنتاج الوطني التي عزلت الشرق الأوسط فترة أطول مما ينبغي.

(نهاية النص)

(تصدر نشرة واشنطن عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية، وعنوانه على شبكة الويب: http://usinfo.state.gov)

*** اشترك بنشرة واشنطن العربية لتصلك يومياً على عنوان بريدك الإلكتروني، عند حوالى الساعة الخامسة بتوقيت غرينيتش. للاشتراك، إضغط على العنوان التالي، http://usinfo.state.gov/arabic/wfsub.htm واتبع الارشادات.**

****